

## حين تتحول الإطارات إلى ملاعب أطفال



شمس الدين في عمله

الطريقة الباردة. في عام 2011، أسس شركة "العلا" لتدوير وإعادة تصنيع المطاط "من خلال عملية تصنيع مبتكرة صديقة للبيئة" يشرف، محمداً اختصاصه بإنتاج "بودرة المطاط المستخدم لكثير من المنتجات والصناعات المطاطية وحببيات المطاط الضرورية للعشب الاصطناعي المستخدم لملاعب كرة القدم وبلاط الأرضيات المصممة للاستعمال الداخلي والخارجي".

كيف يحول "الدولاب" إلى سجاد مركزش وأرضيات؟ في معمله في المنطقة الصناعية في تول بمنطقة النبطية، يشرف شمس الدين على فريق من العمال، منهم من يجمع الإطارات من مكبات النفايات والشوارع والمحال الصناعية، ومنهم من يتولى تمزيق الدولاب ليدخل إلى ماكينة تنزع منه أسلاك النحاس والكتان ثم يدخل إلى المطاحن الأسطوانية والفراغات المسماة إلى مراحل، فتفرمه منتجة بودرة أو حببيات صغيرة خشنة أو ناعمة بأحجام مختلفة بحسب وجهة استخدامها.

الحبوب على سبيل المثال، تنشر فوق الملاعب لرد الصدمات عن اللاعبين كما تدخل ضمن الزفت لتجعله متماسكاً وتمنع تكوّن الحفر ولا سيما في المناطق الجبلية حيث يرش الملح على الطرقات بشكل دائم لتذويب الثلوج، كما يصنع منها بلاط مطاطي وأرضيات اسفنج للحضانات وملاعب الأطفال والمدارس والنوادي والحدائق والمساح...

أبحاث شمس الدين البيئية جعلته يخصص أرضيات للماشية والمزارع والإسطبلات والمراعي

قبل انتهاء العام 2013، أحصي في لبنان وجود مليون و720 ألف سيارة مسجلة في مصلحة السير. لا تشملها الآليات اليونيفيل والجيش والأجهزة الأمنية والآليات الزراعية الثقيلة. في حين أحصي دخول 900 ألف سيارة سورية إلى لبنان إثر الأزمة السورية خرج منها 710 ألفاً. تلك السيارات المحصية لا تشمل جميع المركبات المتحركة التي تزيد عاماً بعد عام بسبب هيك اللبنانيين إلى اقتناء سيارة لكل فرد. تخمة المركبات تنتج تخمة في الإطارات والتلوث. إذا كان هناك مئات الألوف من السيارات، فمن يستطيع إحصاء إطاراتها الجديدة والمستعملة والمنتهية الصلاحية؟

مع الجمعيات البيئية والبلديات وأصحاب المحال الصناعية والكراجات للتعاون في "تنظيف الشوارع من الدولاب"، منهم من أغوته الفكرة وبات يفرض دفع ثمن الدولاب "لأن القصة بترجح".

بحسابات شمس الدين، لا تدّر صناعته الربح الوفير كما يظن البعض، لأن "الصناعيين في لبنان مستهدفون"، مشيراً إلى كلفة اليد العاملة العالية والوقود وإيجار المعمل. الأسوأ أن حبوب الكاوتشوك التي يصنعها تدخل إلى لبنان من دون رسم جمركي كما يؤكد، ما يخلق منافسة حادة لا يقدر الصناعي على تحملها. من هنا، يجد أن لوزارة الاقتصاد دوراً كبيراً في دعم هذا القطاع.

تكون ثابتة ميكانيكياً وكيميائياً لا تتفاعل مع الفضلات، علماً بأن بحث تخرجه من الهندسة الزراعية ارتكز على تصميم مزارع الأبقار، فوجد أن أرضيات الباطون تسبب

الرتوبة للبقرة وتؤثر على إنتاج الحليب، فيما من الضروري العناية بأقدام الماشية ومحافرها.

لكن كيف يجمع دولابيه ويساهم في تعميم التجربة؟ يشير شمس الدين إلى مروحة اتصالات يجريها

إذا احرقنا الكاوتشوك نولد طاقة، أما إذا اخضعناه للتدوير فنولد أشياء أكثر

## فاتورة منع التدخين... خسائر لا يمكن تجاوزها

الاولى للمدخنين والثانية لغير المدخنين، كاشفاً أن الاولى تشهد زحمة كبيرة. ورأى أنه إذا تم تطبيق هذا القانون فإن عمله سينخفض بنسبة 60%، كاشفاً أنه لن يلتزم بهذا القانون كي لا يضطر إلى الإقفال حتى لو حرروا ضابطاً بحقه. من جهة أخرى، يقول مدير التسويق والمبيعات في مطعم "بابل"، جاد قازان، إنه في حال تطبيق القانون على نطاق واسع فإن نسبة الخسائر ستكون كبيرة جداً في المرحلة الاولى، وستخف في مرحلة ثانية. وقال إن بابل لا يمكنه تجاوز هذه الخسائر رغم أن النرجيلة تشكل دخلاً ثانوياً للمطعم، حيث إن هدفه تقديم الطعام إلى الزبائن في شكل أساسي، لكنه شدد على أن تطبيق القانون سيشكل خسارة، ومن المنطقي أن تكون خسارة المطعم أقل من خسارة المقاهي.

وأشار المشرف في مطعم "البورجوازي" في جونبة، جورج زيادة، إلى أن نسبة الخسائر ستصل إلى 80% مع تطبيق القانون، وأضاف أنه لا يمكنه أن يتجاوز هذه الخسائر في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، وأكد أنه لا يمكن إيجاد بديل لذلك بسبب عدم القدرة على فصل الصالة إلى قسمين للمدخنين وغير المدخنين، واقترح أن تقوم الدولة برفع أسعار التبغ وبالكشف على آلات شفط الروائح في المطاعم.

العالية المترتبة على القرار. وفي إطار متصل، أشار مدير مقهى "ع اليمين" في جونبة، مارك مطر، إلى أن هناك دوريات بدأت بتطبيق القانون، وهي تفتش بصورة يومية المطاعم، مشيراً إلى أن نسبة الخسائر وصلت إلى 70% منذ أن أعلن الوزير بدء تطبيق هذا القانون منذ أيام. ولفت إلى أن تطبيق القانون يؤثر بشكل كبير على العمل خلال فصل الشتاء، حين يكون الجلوس داخل المقهى عادة. أما صاحب مطعم "جلسة العرزال" في فارييا، مالك زغيب، فأشار إلى أنه خصص صالتي لرواد مطعمه،

المتضرر الأكبر من تنفيذ قانون منع التدخين هو قطاع المقاهي (مروان طحطح)



هذا القانون، فما عليه إلا أن يفتح 3 واجهات في المحل ليسمح بالتدخين، مشيراً إلى أن هذا الأمر يمكن تنفيذه خلال فصل الصيف فقط ولا يمكن أن ينفذ خلال فصل الشتاء، وخاصة أن العمل يكثر في هذه الفترة من السنة. ولفت سعيد إلى أنه لا يمكنه فتح صالتي للمدخنين ولغير المدخنين، لأن مساحة المقهى لا تسمح بذلك.

بمساحة المقهى، يؤكد صاحب مقهى "ستيفانو كافيه" في البترون، عساف مهنا، أن نسبة الخسائر ستصل إلى 70% مع تطبيق هذا القانون، وأنه لن يستطيع أن يتجاوز الخسائر

بالطبيعة من دون أن يعمل في هذا المجال. بين هذا وذاك، كانت تجربة قريبه عبد الله عيسى الذي يملك معملاً لتصنيع المطاط، تحفزه على ابتكار شيء جديد. تجربته مع شركة استشارات أجنبية تمنح قروضاً للمؤسسات الصغيرة، وخبرته في إجراء دراسات الجدوى، رسمت في ذهنه طريقاً تقوده إلى امتلاك مؤسسة ناجحة ومربحة.

إذا أحرقنا الكاوتشوك نولد طاقة، أما إذا اخضعناه للتدوير فنولد أشياء أكثر، يقول شمس الدين الذي سافر إلى أوروبا وكوريا الجنوبية للاطلاع على التقنيات الحديثة لتدوير الإطارات من التدوير بالحرق إلى

### أماله خليك

لم يدخل أحمد شمس الدين (34 عاماً) في هذا التحدي المستحيل، لكن الناشط البيئي فضل حوض تحدر يفيد مادياً بقدر ما يساعد على تخفيف التلوث وتحويل مشكلة الإطارات إلى أثر إيجابي. بحث التخرج الذي قدمه عند انتهاء دراسة إدارة الأعمال، استعرض كيفية إنشاء مصنع للكاوتشوك، متناً بين استيراد المادة الأولية لتشغيله إلى الأثر البيئي للغازات الناجمة عن إحراق الإطارات، ولا سيما بعدما وقع لبنان على اتفاقية التغير المناخي. درس شمس الدين الهندسة الزراعية لشغفه

### متابعة

عاد الحديث مجدداً عن تطبيق قانون الحد من التدخين في الأماكن العامة الذي صدر عام 2011. مع كلام وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور عن نيته إعادة تنفيذ هذا البند بشكل أكثر صرامة. الأمر الذي أثار حفيظة عدد من أصحاب المطاعم والمقاهي بسبب الخسائر الكبيرة التي يتوقع أن يتكبدها القطاع السياحي جراء هذا القرار

### كريستي قهوجي

بالكثير من البلدان الأخرى كدبي وقطر وغيرهما. وطالب بإدخال تعديلات عليه، كاشفاً أن بين 80 و90 مطعماً مهددة بالإقفال التام مع بدء تطبيق هذا القانون.

### أصحاب المقاهي

المتضرر الأكبر من تنفيذ قانون منع التدخين هو قطاع المقاهي الذي يعتمد بشكل أساسي على بيع النرجيل للزبائن، وفي هذا الإطار يقول مدير مقهى "كيف" في انطلياس، علي سعيد، إن نسبة الخسائر ستصل إلى 90% في حال تطبيق هذا القانون، نافية إمكان تجاوز المقهى هذا الموضوع، وخاصة أن نسبة الخسائر عالية جداً في ظل الأزمة الاقتصادية التي يمر بها لبنان.

ويتابع: "إذا أراد صاحب مقهى أن يستمر في مصلحته في ظل

بحسب مصادر متابعة، فإن القطاع السياحي، لا سيما قطاع المقاهي والمطاعم، سيخسر نحو 60% من عوائده بسبب تطبيق هذا القرار، الأمر الذي سيؤدي إلى إقفال عدد غير قليل من المطاعم وتسريح الموظفين. ويجمع معظم أصحاب المطاعم على أنهم غير قادرين على تجاوز هذه الخسائر، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها لبنان، ويرون أن تطبيق هذه القوانين سيكون كارثياً على أعمالهم.

في رأي نقيب أصحاب المطاعم طوني الرامي، فإن القانون 174 صدر بشكل سريع، وإن النقابة مع تطبيقه بشكل عاقل وتدرجي، يحفظ من خلاله مقومات لبنان الذي يتمتع بالميزة اللبنانية مع النرجيلة أسوة